



مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون اقتصادية (٨)

الأزمة المالية العالمية

الدكتور زياد حافظ

الأزمة المالية العالمية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حافظ، زياد

الأزمة المالية العالمية/ زياد حافظ.

٣٢ ص. ـ (أوراق عربية؛ ٣٠. شؤون اقتصادية؛ ٨)

ISBN 978-9953-82-541-0

١. الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨). ٢. الاقتصاد ـ البلدان العربية.
أ. العنوان. ب. السلسلة.

332.042

العنوان بالإنكليزية

The Global Financial Crisis

By Ziad Hafez

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس ٢٠١٢

المحتويـات

مقدمة

كانت الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق والاقتصادات العالمية، بما فيها العربية، محور اهتمام كبير في العديد من المحافل السياسية والاقتصادية والإعلامية. وهناك شبه توافق بين «المختصّين» بالشؤون المالية على تشخيص الأزمة التي بدأت بالولايات المتحدة وامتدت فيما بعد إلى كافة الأسواق المالية في العالم، على أنها أزمة نتجت من «سوء تقدير في الإدارة والضبط للأسواق المالية» التي يجب تصحيحها عبر المزيد من القوانين والأحكام الضابطة لمنع تكرار تلك الأزمات في الحدّ الأقصى، أو الحدّ من عواقبها السلبية، إذا كان لا بدّ من أن تحصل.

كما أن أزمة الديون في العديد من الدول المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة، والدول الناشئة، تطرح على بساط البحث عملية النمو الآتية عن طريق الاقتراض أو الاستدانة للاستفادة من عامل الرافع (Leverage Effect) الذي يزيد من المردود على الرأس المال الموظف، وينطبق ذلك النموذج على كلٍّ من الدولة والقطاع الخاص.

غير أن هناك ضبابية في المحافل الاقتصادية حول الأسباب الحقيقية للأزمة التي تتجاوز فضيحة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة، التي امتدت إلى سائر الدول. هذه الضبابية ناتجة، في

رأينا، من عدم رغبة النخب الحاكمة في مراجعة جديّة للنظام الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبالتالي النظام المالي ونظام المدفوعات الدولي. والمقصود بالأخير هو اعتماد الدولار الأمريكي كنقد احتياطي لكافة الدول وكوسيلة لتسديد مدفوعاتها. فالاجتماعات المتكررة للدول الثماني ولدول العشرين حول ذلك الموضوع ليست إلاّ دليلاً على الأزمة الفكرية السياسية التي تتخبط بها الدول الغنية بسبب تطبيق النموذج المذكور. فالبحث عن نموذج آخر في الدول المتقدمة يتطلّب مراجعة جذرية في النظرية الاقتصادية وفرضياتها، وبالتالي السياسات المنبثقة عن تلك النظريات. غير أن تلك المراجعة هي اعتراف بتقصير فكري ينزع عن تلك الدول السلطة المعنوية التي كانت تتمتّع بها قبل الأزمة بسبب «نجاح» أو «صحة» النموذج المعمول به. والتداعيات السياسية لتلك المراجعة كبيرة إذ إنها تحجب إمكانية الاستمرار في سياسات التوسع والهيمنة الأحادية على حساب شعوب الدول في العالم.

أولاً: عرض موجز للأزمة المالية

الأدبيات حول الأزمة المالية عديدة، سواء في الغرب مصدر الأزمة أو في الأقطار العربية التي عانت بنسب متفاوتة تداعيات تلك الأزمة. وتشير هذه الأدبيات إلى دور ما سمّته بأزمة الرهونات العقارية التي ضربت القطاع المالي في الولايات المتحدة فكانت بمثابة حبّة الشعير التي قصمت ظهر البعير.

١ ـ أزمة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة

يجمع الخبراء والمحلّلون على أن الأزمة المالية في العالم بدأت

في الولايات المتحدة إثر تفاقم أزمة الرهونات العقارية. فبعد طفرة أو فقاعة الإنترنت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الألفية الجديدة عمّت فوائض مالية في المؤسسات المالية والأسواق المالية نتيجة سياسيات مصرف الاحتياط أو البنك المركزي في الولايات المتحدة.

احتارت هذه المؤسسات والأسواق في كيفية التصرّف بتلك الفوائض، وهي بتأثير ضغط المحلّلين الماليين والمساهمين لتقييم أدائهم، لجأت هذه المؤسسات وواكبتها الأسواق على توسيع شبكة الإقراض المالي، خاصة في القطاع العقاري. وكانت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة منذ ولايتي كلنتون ومن بعده بوش الابن قد روّجت لمبدأ الحق لكلّ مواطن في امتلاك مسكنه. وبما أن المصارف كانت تغرق في سيولتها وانسداد آفاق الاستثمار ذي المردود السريع فقد أقرضت عندئذ لمن لا يفي بشروط الملاءة المالية لتمكينهم من تملّك مسكنهم.

وبالتالي أقدم الأمريكيون، أفراداً وشركات، على شراء العقارات سواء للسكن أو لأغراض استثمارية طويلة الأجل أو للمضاربة. ساهمت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف أصبحت تمنح قروضاً بدون الاستناد، بالضرورة، إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة، في إطار ما يعرف بـ «الرهونات الضعيفة» (Subprime)، متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله، معتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمّن عليه كضمان للقرض، خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية.

هنا لا بد من الاستطراد بعض الشيء لتفسير ما هو المقصود بـ «الرهونات الضعيفة». يقصد بذلك تلك القروض العقارية ذات

الفوائد المتغيّرة حسب الظروف، وبإرادة المؤسسة المالية، من دون أخذ موافقة المدين. أعطيت هذه القروض لعدد كبير من الذين لا يملكون دخلاً يؤمّن تدفّقاً منتظماً لتسديد القرض، ممّا رفع حجم المخاطرة لدى المصرف أو المؤسسة المالية التي أقرضت العميل. اكتفت بتسنيد العقار لمصلحة المؤسسة المالية كضمان للقرض معتمدة على ارتفاع أسعار العقار؛ ففي تلك الفترة، أي منذ التسعينيات، كانت الفوائد عالية، أي رادعة لعملية الشراء، ومع ذلك ارتفعت أسعار العقارات بسبب الطلب المتزايد. أما وقد انخفضت فيما بعد الفوائد إلى مستويات قياسية فقد ازداد الطلب على العقارات، إمّا للسكن أو للمضاربة التي تؤمّن الربح السريع.

وبما أن المخاطرة ازدادت بسبب أولئك الزبائن غير الملئين أقدمت المصارف على رفع الفوائد على القروض التي منحتها لشراء العقارات من قبل الذين لا يستطيعون تأمين التدفقات المالية لتسديد القروض، فكانت المفارقة كما يلي: إعطاء القروض لمن لا يستطيع تسديدها، وبالمقابل فرض الفوائد العالية بسبب عدم القدرة على التسديد بشكل منتظم كإجراء وقائي للمخاطر! وبما أن كلفة الودائع لدى المؤسسات المالية منخفضة بسبب انخفاض الفوائد عليها، استطاعت المصارف أن تدرج في حساباتها أنها أقرضت ووظّفت أموالها وأموال المودعين، وحصلت على عمولات وفوائد عالية كمداخيل لها، رغم المخاطر الواضحة والحتمية على تلك القروض.

هذا بحد ذاته سوء إدارة وسوء تقدير. فلو اكتفت المصارف بذلك لكانت المخاطر محدودة بقطاع محدد وفي بلد واحد، غير أن المصارف لم تكتف بذلك بل لجأت إلى عملية تسنيد أو توريق القروض، أي جعلها أوراق مالية مشتقة عن القروض، ويتمّ

تداولها في الأسواق المالية. لتحقيق ذلك لجأت المصارف إلى بيع محفظة القروض إلى المصارف الاستثمارية (Investment Banks) التي نظّمت عملية التسنيد عبر تأمين قسم من المحفظة لدى شركات التأمين؛ أي بمعنى آخر قامت شركات التأمين بضمان القروض على أساس أن أسعار العقارات ترتفع بشكل معقول فتغطّي قيمة القروض وأكثر. بعد ذلك أصدرت المصارف الاستثمارية أوراقاً مالية مستندة إلى أصول مؤمنة (أي القروض المؤمنة) فحصلت بسبب ذلك التأمين على «تقييم» إيجابي ممتاز من قبل شركات تقييم الإئتمان الكبيرة كستنادرد وبور ومودي مثلاً. بعد ذلك قامت تلك المصارف الاستثمارية ببيع الأوراق إلى مختلف المؤسسات المالية التي اعتبرت أن تلك الأوراق مضمونة وصاحبة مردود عالٍ.

بيعت هذه الأوراق في مختلف الأسواق المالية في العالم، وعندما بدأ عدم تسديد القروض الأساسية تمّت استعادة العقارات المرهونة لدى المصارف فانهار سوق العقارات في الولايات المتحدة بسبب تضخم عدد العقارات المستملكة من المصارف لتحصيل ما يمكن تحصيله من قيمة القروض. أصبحت الأوراق المالية المستندة إلى القروض الهالكة غير ذي قيمة. وبما أن هذه الأوراق شكّلت نسبة كبيرة من محفظات المؤسسات المالية والمصارف، وقعت تلك المصارف في عجز بين أصولها غير الكافية ومطلوباتها، فانهارت بدورها المصارف المحلّية والضخمة مسبّبة أكبر كارثة مالية عرفتها الولايات المتحدة والعالم معها.

٢ ـ تداعيات الأزمة المالية

كما أشرنا أعلاه، أصابت أزمة الرهونات العقارية معظم، إن

لم يكن جميع المؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وإلى حدّ كبير المؤسسات المصرفية العالمية. حجم الخسارات المحققة حتى الآن لم يحصَ بشكل دقيق، ولا نعتقد أنه بالإمكان تحديدها؛ فالأرقام التي تُدوولت مذهلة (أكثر من ٣,٦ ترليون دولار) وقد تكون دون الواقع الفعلي. سبب عدم معرفة حجم الخسائر هو إسراع السلطات الأمريكية في تقديم التسهيلات المالية الضخمة (أكثر من ٧٠٠ مليار دولار أمريكي) للمصارف الكبيرة الأمريكية لتثبيت أوضاعها ومنع الانهيار الكامل لمنظومة المؤسسات والأسواق المالية.

لكن المهم في هذه الأزمة هو انعكاسها على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة التي دخلت منذ اندلاع تلك الأزمة في ٢٠٠٧ في حالة انكماش، وربما كساد. ولولا الإسراع في تدارك الأمور في إمداد المؤسسات المالية الأمريكية بالسيولة لمواجهة مطلوباتها لانهار النظام المالي، ودخلت الولايات المتحدة في حالة كساد كبير، وجرّت وراءها الاقتصاد العالمي. فالصين على سبيل المثال محتاجة إلى السوق الأمريكي لتصريف إنتاجها الصناعي والحفاظ على معدّلات النمو القياسية (حوالى ١٠ بالمئة سنوياً منذ أكثر من عقد) التي ستسمح لها في استكمال تحوّلها الاقتصادي. وبالتالي نراها تدعم راضية أو مكرهة الخزينة الأمريكية في صرفها التسهيلات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المهددة بالأزمة المالية.

كذلك الأمر بالنسبة إلى دول العشرين التي أظهرت نوعاً من التضامن الدولي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، في محاولة لحسم الجدل الدائر حول احتمالات تصاعد النزعات. . . . والصراعات الاقتصادية بين الدول الكبرى، في مساعيها إلى النجاة بنفسها من الأزمة الاقتصادية العالمية.

هذه الملاحظات تستدعي التوقف عندها. فقد بات واضحاً أن أزمة الرهونات والأزمة المالية الناتجة منها تؤثر في الاقتصاد العالمي، وبالتالي في استقرار وسلام الدول. فالسؤال الأوّل الممكن طرحه هو: لماذا حصل كل ذلك؟

ثانياً: محاولات تفسير الأزمة المالية العالمية

هناك أربعة آراء في هذا الموضوع.

التفسير الأول هو أن الأزمة المالية مجرد انعكاس للأزمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي. وصاحب هذا الرأي هو الاقتصادي جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي شغل منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، ورئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي الأمريكي في عهد الرئيس كلنتون. تصريحات وكتابات ستيغليتز الناقدة لسياسات الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عديدة.

واقع الاقتصاد الأمريكي هو البيئة الحاضنة للأزمة الحالية والقادمة إذا لم تُتّخذ إجراءات جذرية في إصلاح كلٍّ من البنية والنظام في الولايات المتحدة. الواضح من قراءة التحوّلات الاقتصادية التي حصلت في الولايات المتحدة منذ آواخر الستينيات من القرن الماضي هو أن النخب الحاكمة وأصحاب القرار الاقتصادي أعادوا النظر في توجهات الاقتصاد عندما بدأت الشركات العملاقة الأمريكية إعادة توطين الصناعات التحويلية في الدول الناشئة حيث كلفة يد العاملة أرخص، كما أن ضعف النقابات وأنظمة الرقابة المالية والبيئوية تسهّل تحقيق الأرباح السريعة. فتحوّلت الولايات المتحدة إلى اقتصاد خدماتي ومالي يجني

الريع المالي عبر المضاربة المالية والعقارية التي تنتج الثروة بدون مجهود. هذه الوقائع أدّت بنا إلى تيقّن أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، بل نقول أكثر من ذلك إن الاقتصاد ليس إلاّ السياسة، ولكن بلغة الأرقام.

أما **التفسير الثاني** للأزمة المالية فهو أنها نتيجة طبيعية لسوء فهم كيفية عمل الاقتصاد المُعَوْلَمَ. فالسياسات الاقتصادية في العالم لم تتعد حدود الاقتصاد الوطني، بينما تحوّلت حركة السلع والرأس المال إلى آفاق أوسع، رافقها انتشار المستهلكين على نطاق عالمي. وهذا التناقض بين حقيقة وطبيعة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المتّبعة هو في صلب الكثير من الانهيارات في هذه الحقبة، وهي نتيجة طبيعية للتباين بين الاقتصادات المترابطة التي تنتج مشاكل عالمية، وغياب عملية سياسية، في المقابل، يمكنّها من تقديم حلول. أصحاب تلك النظرية إعلاميون كفريد زكريا أحد كبار محرّري مجلّة نيوزويك الأمريكية ومقدّم برامج تلفزيونية على شبكة السي إن إن الأمريكية. ويشاطر زكريا الرأي الاقتصادي المرموق نيال فرغسون حيث يعتبر أن الأزمة المالية والاقتصادية أزمة معولمة. ويردّ على ذلك الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بول كروغمن أن المشكلة تكمن في حجم الديون المتراكمة في مختلف الاقتصادات العالمية وانخفاض الأصول الممتلكة بمقدار ١٣ ترليون دولار، ممّا حفّز الناس إلى العودة إلى الإدخار بدلاً من الإنفاق.

من جهة أخرى، هناك من يعتقد أن نظام الأسواق الحرّة الذي ينظّم توزيع الموارد وفقاً لمبدأ الترشيد والكفاءة القصوى غير قادر على توفير عامل الاستقرار. فهذا التيّار الفكري يقرّ بأن السوق

الحرّ يؤدي في معظم الحالات إلى انحرافات قد تأتي بكوارث وانهيارات. فعلى سبيل المثال يُدرّس في برامج الماجستر في إدارة الأعمال عن الإخفاقات في آليات السوق الناتجة ممّا يُسمّى بالعوامل الخارجة عن سيطرة للمشروع الاقتصادي، سواء كانت في الإنتاج أو في الإستهلاك. وهذه العوامل قد تكون إيجابية أو سلبية، وفي كلتا الحالتين يبرّر تدخّل التشريعات الضابطة إما للتحفيز في حال كانت تلك العوامل الخارجة عن سيطرة المشروع إيجابية أو لفرض الضرائب الرادعة إن كانت سلبية. في حالة الأزمة المالية يحمّل ستيغليتز المسؤولية على الأسواق المالية التي أخفقت في ترشيد توزيع الرأس المال، كما أخفقت في تقدير المخاطر، مما أدّى إلى «إنقاذ» المؤسسات المالية بشكل دائم على حدّ قوله، وبالتالي يؤكد نظرية إخفاق الأسواق في ضبط الأمور ومعاقبة أولئك الذين يخفقون في احترام الأساسيات.

التفسير الثالث للأزمة، أعطاه الخبير في الاقتصاد والإدارة بيتر دراكر، حيث إن الأزمة هي نتاج لتهميش الاقتصاد الفعلي. برزت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي مصطلحات جديدة كـ «الاقتصاد الجديد» و«مجتمع المعرفة» حيث تكاملت الثورة التكنولوجية في التواصل والاحتساب مع حركة السلع والرأس المال وانتشار أسواق المستهلكين على نطاق عالمي. بسبب الثورة التكنولوجية نما ما تمّ تسميته بالاقتصاد الرمزي، و/أو المرقّم. أضف إلى ذلك تراجع القيود المنظّمة والضابطة لحركة رؤوس الأموال تحت ضغط الحكومات المحافظة منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ما أدّى إلى تضخّم المتاجرة بالأموال من أجل تحقيق الأرباح القصيرة الأجل، لذلك نعتبر أن تلك التطوّرات سهّلت

قيام نموذج عمل جديد لاكتساب الثروة عبر المضاربات المالية (ومن بعدها العقارية!) وبدون أي ارتباط مع نمو الاقتصاد العيني. هذا النوع من الاقتصاد هو سمة حقبة ما بعد الصناعة، رغم محاولات النخب الحاكمة وصفه بالاقتصاد الرمزي في حقبة الاقتصاد الخدماتي والرمزي أو المرقّم. فالإنتاج الفعلي للسلع انتقل إلى الدول الناشئة بعد ما كان الغرب والولايات المتحدة المصدر الأساسي لها. وهذا ما نشرحه، تالياً.

نشير هنا إلى التحوّلات التي حصلت في بنية الرأسمالية؛ ففي القرن الثامن عشر والتاسع عشر كانت الرأسمالية العقارية المحرّك الأساسي للاقتصاد. أما في القرن العشرين فكانت الرأسمالية الصناعية المحرّك له. اليوم نعيش عصر الرأسمالية المالية التي تجني الثروة من الاقتصاد الافتراضي عبر المتاجرة السريعة التي مكّنتها الثورة التكنولوجية. الحدُّ الفاصل بين المتاجرة المالية التي تخدم الاقتصاد العيني أو الحقيقي والمتاجرة التي تقوم لأغراض المضاربة والربح السريع هو حدّ واهن للغاية. فالأسواق المالية، وخاصة البورصات، أُنشئت لسد الثغرة بين عارضي رؤوس الأموال والطالبين لها لتمويل مشاريع حقيقية. غير أن دينامية النمو بشكل عام، وخاصة في وسائل التواصل والاحتساب أتاحت الفرص لإنشاء سندات وأوراق مالية تسهّل عملية المتاجرة التي كانت في الأصل لخدمة الاقتصاد الحقيقي.

لذلك كان مصطلح القطاع الثالث تسمية لقطاع الخدمات بما فيها الخدمات المالية. لكن سرعان ما تحوّلت المتاجرة المالية إلى هدف قائم بحدّ ذاته بعد أن كانت وسيلة تسهيل وتمويل. هنا تحوّل الاقتصاد الافتراضي الذي نشأ بسبب الثورة التكنولوجية

والثورة الرقمية إلى المصدر الرئيسي لإنتاج الثروة بعيداً عن الاقتصاد الحقيقي.

وارتبطت فكرة الريع بظاهرة المضاربة لأن الريع في كثير من مزاياه المتناقضة مع الجهد والإنتاج سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع. فالربح السريع من دون مجهود هو المحرّك الأساسي للمضاربة.

رأيُنا في هذا الموضوع أن الرأسمالية المالية هي رأسمالية ريعية بامتياز، وهشاشة الاقتصاد الريعي أحد الأسباب للأزمة. علماً أن التحوّل الحاصل في الرأسمالية هو نتيجة النموذج الإرشادي القائم الذي ندعو إلى مراجعته.

وبالتالي، يمكننا استخلاص عدة نقاط مفصلية لتشخيصنا للواقع الاقتصادي بشكل عام.

النقطة الأساسية هي التحوّل في اقتصادات العالم المتقدّم إلى اقتصاد ريعي، بينما الاقتصاد العربي اقتصاد ريعي بشكل عام منذ عدة قرون. والتعريف المألوف للثروة هو أنه ناتج من تراكم رأس المال، سواء عبر الإنتاج و/أو عبر استغلال الموارد/الثروات الطبيعة وتحويلها إلى سلع و/أو خدمات تأتي بالفائدة والربح للمبادر في الإنتاج. لكن هناك أيضاً مصدراً آخر لتكوين الثروة وهو اقتناص مجهود الآخر كما كان سائداً في الجزيرة العربية قبل وبعد ظهور الإسلام. وهذا ما كان يعرف بالغنائم والأنفال والسّبي. ولا بد من توضيح شيء مهم.

فالغنيمة مقرونة في ذهن البعض بالعمل العدواني للاستيلاء على ثروة الآخر أو مجهوده. ولكن ليس من الضروري أن يتمّ ذلك

بالعنف بل قد يحصل في معظم الأحيان بالتراضي! هذه هي التجارة التي تؤمّن الربح لمن يستطيع أن يستولي على مجهود الآخر في عملية التبادل. فالتاجر و/أو الوسيط التجاري يستولي على مجهود الآخر سواء كان مشترياً أو بائعاً. فالفرق بين الكلفة وسعر المبيع هو فائض يقتنصه التاجر، سواء كان شخصاً أو مؤسسة.

في هذا السياق نستذكر أمثالاً من خلال تجربتنا المهنية في تمويل مشاريع صناعية؛ فمثلاً صناعة الملبوسات تشير بوضوح إلى أن كلفة إنتاج الملبوسات أقل بكثير من سعر المبيع. في مشاريع صناعة القمصان والبنطلونات كانت، في أواخر التسعينيات القرن الماضي، كلفة الإنتاج للوحدة (بنطلون في هذه الحالة) دولاراً وربع دولار، بينما كان سعر مبيع ذلك البنطلون في الأسواق التجارية في باريس أو لندن أو نيويورك يتراوح بين الخمسين والمئة دولار.

كان صاحب المعمل يبيع البنطلون بقيمة كلفة الإنتاج وعلاوة بسيطة تشكل ربحه (الذي تؤمن استمراره في الإنتاج، وهذا ما يُعرف بالربح الطبيعي في النظرية الاقتصادية)، بينما الموزع أو الوسيط التجاري يجني الأرباح، بعد إضافة كلفة النقل والتوزيع التي لا تتجاوز الدولارين للوحدة. فالفارق يشكّل إمّا ريعاً أو استيلاءً على فائض من المستهلك، والدليل على ذلك موسم التخفيضات التي تُحرق فيها الأسعار مع تأمين، رغم كل ذلك، الربح للبائع! وهذا الفارق يعود إلى السيطرة التي يتمتّع بها التاجر و/أو الوسيط التجاري في العلاقة بين مركز الإنتاج والمستهلك الأخير. فالريع و/أو الغنيمة مقرونان بالسيطرة أو السيادة على شبكة التوزيع.

هذه هي ثقافة الريع والغنيمة بشكلها السلمي المبسّط. أما شكلها العدواني فما زال موجوداً في التعاطي الاقتصادي الحديث حتى في الدول الصناعية. فعمليات «الغزو» التي تقوم بها الشركات في الاقتصادات المتقدمة على الشركات المنافسة لها التي تملك شيئاً مهماً للشركة الغازية (براءات اختراع، وسائل إنتاج، حصة في الأسواق، مواقع إستراتيجية، أصول غير مستغلّة أو مستعملة بشكل وافٍ. . . إلخ) ليست إلا تعبيراً عن ثقافة الغنيمة. وهذه الثقافة ليست حكراً على فئة من البشر بل موجودة عند الجميع. فـ «الفتوحات» الاستعمارية في القرون الماضية، والسيطرة على موارد الدول المستعمرة ليست إلا وجهاً من وجوه الغنيمة. غير أن الغنيمة لم تكن عند الغربيين المرتكز الأساسي لتكوين الثروة. فالمجهود رافق الغنيمة، بل استفاد الغزاة أو المستعمرون من الموارد الطبيعية الرخيصة التي اغتنموها لبناء اقتصادهم، وإن كانوا وما زالوا يتنكّرون لدور الغنيمة في بناء اقتصادهم. ونشير بذلك إلى الإمبراطورية الرومانية والإسلامية والإسبانية، ومن بعدها الإمبراطورية البريطانية والفرنسية والأمريكية في عصرنا هذا. أما الإمبراطورية الإسبانية فلم تستطع الانتقال من الاستيلاء على الغنائم (في هذه الحالة الذهب) في مستعمراتها في القارة الجديدة إلى مواقع جديدة لإنتاج الثروة كالتصنيع، وبالتالي انقرضت بسرعة فائقة!

من هنا نفهم **التفسير الرابع** للأزمة المالية عبر تجليّات هيمنة الثقافة الريعية على الرأسمالية المالية المسيطرة في الدول المتقدمة. إن تفشّي تلك الثقافة في المجتمعات المتقدمة تعود في رأي الكثير من المحلّلين والمراقبين إلى غياب البعد الأخلاقي، وبالتالي أبرز الأسباب

للأزمة المالية القائمة. هذه الثقافة وغياب الأخلاق أصبحت مترسّخة في الثقافة العامة في الغرب. لقد أوضح المخرج السينمائي أوليفر ستون الحائز جائزة الأوسكار في أحد أفلامه المثيرة «وال ستريت» تلك الثقافة التي غيّبت الأخلاق؛ يقول أحد أبطال الفيلم أمام جمعية عامة لمساهمي إحدى الشركات التي يريد غزوها إن «الجشع شيء جيد» (greed is good)، وفي الفيلم الذي تبعه «وال ستريت ٢» يقول الشخص نفسه بعد خروجه من السجن: «اكتشفت الآن أن الجشع أصبح مشروعاً وقانونياً!» هذا ربما أفصح دليل على انحدار الأخلاق في التعامل المالي والاقتصادي بين الأفراد والشركات والمؤسسات والدول!

الفضائح المالية التي شهدها عدد من الدول والشركات العملاقة تؤكد هذه الحالة. جميعنا يذكر فضيحة إفلاس شركة انرون العملاقة في ٢٠٠٢. الملفت للنظر في هذه الفضيحة تواطؤ البنية السياسية والقانونية والمصرفية والرقابية، حيث كان المسؤولون في هذه القطاعات على علم بالطرق غير السليمة التي اتبعتها الشركة في إدارة استثماراتها وقيودها المحاسبية للخسارات المتراكمة. نشير أيضاً إلى فضيحة المتاجرة المالية غير السليمة في مصرفي بارنغ برزرز (أعرق المؤسسات المصرفية في العالم) وسوسيتي جينرال الفرنسية حيث استطاع متاجر واحد فقط في كلٍّ من المصرفين أن يلحق خسارات كبيرة بالمصرفين بسبب المتاجرة غير السليمة والمخاطرات الكبيرة، وبعلم المدراء والمراقبين الداخليين، ولكن تجاهلوا بعمد تلك المخاطرات بسبب الأرباح الطائلة التي كان يحققها المتاجران.

في الحالة الأولى تمّت تصفية مصرف بارنغ برزرز، أما في

الحالة الثانية فتمّ حصر المسؤولية بالمتاجر بعد تدخّل الدولة الفرنسية. من جهة أخرى أوضحت جلسات استماع الكونغرس عامي ٢٠٠٩ حول الانهيار في الرهونات العقارية أن شركات التأمين وشركات التقييم للائتمان كانت أيضاً على علم برداءة المحفظة المالية المكوّنة من الأوراق المالية «المأمونة» بالقروض العقارية.

الخلل النظامي والبنيوي يعود إلى تراجع منظومة القيم الأخلاقية في التعاطي المالي والاقتصادي. وأخيراً لا يمكن إلاّ أن نذكر فضيحة برنارد مادوف الذي استطاع اختلاس أكثر من ستين مليار دولار من المستثمرين في شركته المالية! كافة المسؤولين والمراقبين في الأسواق المالية كانوا على علم بأن مادوف لم يكن يملك مؤسسة يعمل فيها خبراء ومحللون ماليون، ورغم ذلك استطاع عبر السنين خَدْعَ المستثمرين والمسؤولين!

ثالثاً: السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة

١ ـ بات واضحاً أن الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالأسواق والاقتصادات العالمية لم تكن وليدة الصدفة. كان بالإمكان أن تقع الأزمة قبل ذلك، غير أن الظروف الموضوعية لم تكن مؤاتية لذلك. بالمقابل يمكن اعتبار الأزمات السابقة، التي تمّت معالجتها بالوسائل التقليدية، من إرهاصات الأزمة الحالية التي لم تختف تداعياتها. الأزمة شبيهة بحريق ألهب بناية تأوي العديد من السكان. ما تمّ حتى الآن هو إخماد الحريق وليس إطفاؤه، وليس ترميم البناية التي ربما لم تعد تصلح للسكن! إذاً، لماذا وصلنا إلى هذه الحالة؟

المقاربات التي ذكرناها في المحور الأول صحيحة، ولكن جزئية، وتمزج بين الظاهرة والسبب. فإذا كانت الأزمة انعكاساً للاقتصاد القائم، يصبح السؤال: لماذا الاقتصاد القائم أوصلنا إلى هنا؟ أما المقاربة الثانية في تحميل العولمة مسؤولية الأزمة فيصبح السؤال أيضاً، لماذا استطاعت العولمة أن تؤدي إلى الأزمة؟ وإذا كان السبب هو انفجار الاقتصاد الافتراضي أو الرقمي أيضاً، لماذا وصلنا إلى هذه الحالة؟ وأخيراً إذا كان تراجع منظومة القيم الأخلاقية في التعاطي الاقتصادي يصبح السؤال أيضاً، لماذا وصلنا إلى هنا؟

٢ ـ قد تكون المسؤولية على عاتق السياسات الاقتصادية والمالية المتّبعة في الغرب منذ حوالى أربعين سنة، فهي خلقت البيئة الحاضنة للأزمة. فالثورة التكنولوجية في كلٍّ من المواصلات والاحتساب والنقل أسست للمسرح الاقتصادي المعولم، وتراكم السلبيات للسياسات الاقتصادية والمالية عبر السنين التقى باللحظة التاريخية المتمثلة في ذروة التواصل والنقل الفوري للمعلومة عند حصول الحدث، وبالتالي كُشفت «عورات» النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والمالية المتّخذة في مراكز القرار الدولية على شاشات التلفزيون والحاسوب الشخصي، وعلى الفاسبوك والتويتر. تلك الوسائل التكنولوجية أسرعت في إجراء اهتزازات في المنظومة المالية العالمية والبنى الاقتصادية القائمة. إلى حدّ كبير يمكن القول إن الفاسبوك والتويتر والحاسوب والإنترنت وسائل مسؤولة عن تفشّي الأزمة المالية، كما أصبحت مسؤولة عن تعبئة الجماهير العربية في انتفاضاتها القائمة ضد مثلّث الاستبداد والفساد والتبعية!

السياسات المتبعة منذ أربعة عقود أفضت إلى تقليص المنظومة الرقابية في الدول المتقدمة إلى حدّها الأدنى وتحرير ما سمّته النخب الحاكمة بـ «تحرير» الاقتصاد. المنظّرون لهذا التحوّل عديدون. على الصعيد الفكري يكون الاقتصادي النمساوي فريدريش فون هايك (١٨٩٩ ـ ١٩٩٢) الأب الروحي في مؤلفه الشهير «الطريق إلى العبودية» الذي أصبح الدليل الفكري للموجة المحافظة المفككة للتخطيط المركزي للدولة ودور القطاع العام في الاقتصاد المعاصر. كانت الدعوى صريحة إلى تبنّي السوق الحرّ كوسيلة توزيع وترشيد الموارد عبر آليات العرض والطلب. سارعت مارغاريت تاتشر، ومن بعدها رونالد ريغن إلى تطبيق «توصيات» هايك بتفكيك النقابات والمنظومة الرقابية على النشاطات الاقتصادية، و«تحرير» الاقتصاد من وطأة رقابة الدولة.

يعرض أ. جورج قرم في مؤلّف له قراءة نقدية وناقضة للسياسات الليبرالية ولجذورها الفكرية. فالأزمة الاقتصادية الراهنة تعود إلى انحراف الفكر الليبرالي الكلاسيكي نحو التبسط والاختزال الفكري السائد فيما يُسمّى بالنيوليبرالية. وهذا التبسيط النيوليبرالي تُغذّيه مثالية تبسيطية وروحانية عنيفة شبيهة بالتزمّت العقائدي للاشتراكية «العلمية».

تستند النظريات التبسيطية إلى دور الدولة في الشأن الاقتصادي. وقد برزت سجالات عقيمة حول حجم التدخّل المسموح للدولة، فمن جهة يقول دعاة النيوليبرالية أنه يجب تقليص دور الدولة إلى أقصى الحدود، وأن تخرج كلّياً من النشاط الاقتصادي الذي يجب أن يكون الدور للقطاع الخاص فقط لا غير. ولكن لا يرى هؤلاء أي حرج في ضرورة تدخّل الدولة لإنقاذ الشركات العملاقة، سواء كانت

صناعية أو مالية تلك التي تواجه أزمات قد تؤدّي إلى اختفائها، وذلك بسبب سوء الإدارة المبني على الجشع وعدم احترام المبادئ الأساسية للإدارة الرشيدة والحوكمة التي تقلّص من هامش التحرّك نحو الأرباح؛ ففي أواخر السبعينيات تمّ إسعاف شركة كرايزلر الأمريكية، وفي ٢٠٠٨ تمّ إسعاف الشركات المالية العملاقة، وفي عام ٢٠٠٩ تمّ إسعاف شركة جنرال موتورز. أي بمعنى آخر مصداقية الطرح النيوليبرالي حول حجم دور الدولة في الشأن الاقتصادي مفقودة. الدولة موجودة فقط لخدمة تلك المصالح الكبرى للشركات العملاقة. وتتمّ المعادلة بين المصلحة الوطنية أو القومية الأمريكية ومصالح تلك الشركات.

٣ ـ تجلّت تلك النظريات الاقتصادية في السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التي تقضي بإلغاء كافة القيود الضابطة على النشاط الاقتصادي، بما فيها النقابات التي تحافظ وتدافع عن المكتسبات الاجتماعية، وبالتالي تحدّ من أرباح الشركات. قام كلٌّ من مارغريت تاتشر وورونالد ريغن بتقليص صلاحيات النقابات العمالية في بريطانيا والولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات. فيما بعد تولّت حكومات حزب العمّال في بريطانيا والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة تقليص مكتسبات الطبقات العاملة تحت شعار «الوسطية» التي تُكسبهما الانتخابات النيابية. شرح الاقتصادي الأمريكي روبرت بولن كيف انحدرت القوّة الشرائية للأجور في الولايات المتحدة منذ عهد ليندون جونسون، ووصلت ذروة ذلك التقلّص في ولايتي بيل كلنتون. الهدف السياسي الاقتصادي واضح: لا يمكن للدول المتقدمة التي تجني طبقاتها العاملة الأجور العالية أن يكون لها قدرة تنافسية مع الدول

التي تسودها البطالة وأجور منخفضة. لذلك فإن السياسة غير المعلنة هي الحفاظ على مستوى من البطالة يمنع الضغط من أجل رفع الأجور، وذلك للحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

٤ ـ أمّا على صعيد الحكومات المحافظة كالحزب الجمهوري في الولايات المتحدة والحزب المحافظ في المملكة المتحدة وفي كندا وفي ألمانيا وفي إيطاليا فاعتمدت جميعها سياسات نقدية تساهم في النمو وتقلّص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. في العقود الثلاثة الماضية تمّ ترجيح السياسة النقدية على السياسة المالية التي تنظّم واردات الدولة عبر الضرائب المباشرة، وتعيد توزيع الثروة عبر الإنفاق على الخدمات والمشاريع الاجتماعية. كانت السياسات المالية السائدة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، والمعروفة بسياسة الإنفاق الكينزية السياسة المعتمدة لكبح الدورات الاقتصادية، وتجنّب الانكماش الاقتصادي والكساد. غير أن التحوّل الأيديولوجي في الولايات المتحدة وأوروبا نحو النيوليبرالية أسقط أهمية السياسات الاجتماعية التي باتت تشكّل عبئاً على الحكومات المتعاقبة. أصبح الخطاب السياسي يركّز على النمو والقدرة التنافسية بدلاً من العدالة الاجتماعية.

إذا افترضنا «حسن النية» عند تلك النخب الحاكمة في الغرب، أي أن همّها كان بالفعل النمو والحفاظ على القدرة التنافسية في أسواق معولمة، نرى أن «نجاح» تلك الحكومات في تقليص القيود الضابطة على النشاط الاقتصادي لـ «تحرير» الطاقات الموجودة في القطاع الخاص أدّت إلى تراجع القوّة الشرائية لدى شرائح مجتمعاتها ممّا حدّ من الاستمرار في الإنفاق. فالإنفاق هو

المحرّك الأساسي للاقتصاد، وهو النموذج العامل المعتمد في الاقتصادات المتقدمة. لذلك كانت سياسات التسامح في الاقتراض الشخصي والمؤسساتي لاستمرار الإنفاق. أي بمعنى آخر، اُعْتُمِدَت السياسات المتّبعة الهادفة إلى النمو وتنمية القدرات التنافسية، وذلك على حساب القوّة الشرائية للطبقات العاملة على «التعويض» في إشباع رغبات الاستهلاك عندها عبر تشجيع الاستدانة؛ أي النمو عبر الدين لاستمرار الإنفاق كمحرّك أساسي للاقتصاد في الدول المتقدمة.

إضافة إلى كلّ ذلك تمّ تعميم النموذج العامل والسياسات النقدية وتخفيض سياسة إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية وعلى الاقتصادات الناشئة عبر المؤسسات الدولية «المانحة» للقروض! دور صندوق النقد الدولي ومجموعة مؤسسات البنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية المماثلة دور أساسي في تفشّي سياسة الفقر والجهل الممنهج الذي تنتجه المؤسسات التربوية التابعة للنموذج الغربي، والذي يغيّب العقل النقدي والمساءلة والمحاسبة عبر ترويج ثقافات مشبوهة تعيد إنتاج النخب الحاكمة. المقصود بتلك الثقافات ثقافة الاستهلاك المفرط وثقافة تقليد نماذج مستوردة تتناقض مع تراث الدول الناشئة وثقافة الفردية أو الأنانية المطلقة الباحثة عن الملذّات والمتناقضة مع مصالح المجتمع. كما أن نموذج إنتاج الثروات في الدول الناشئة أصبح يستند إلى الاقتصاد الريعي وآليات توزيعه عبر الفساد المؤسسي التابع لمنظومات الحكم السائدة المرتكزة على كافة أنواع الفئوية.

فالاقتصاد العالمي بكافة أطيافه، المتقدمة والناشئة، يتبع نفس النموذج العامل، أي سياسة النمو عبر الإنفاق، والاستدانة تسهّلها

سياسات نقدية توسعية تتجاوز الضوابط. فالسمة الأساسية لهذه الاقتصادات معدلات استدانة عالية، وانكشاف تجاه المؤسسات المالية التي أصبحت المؤسسات الأولى في تلك الاقتصادات.

رابعاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية

١ ـ كادت الأزمة المالية في العالم تطيح بالدول والمجتمعات الغربية بسبب العطل البنيوي والنظامي في نموذج العمل القائم. فالنمو المبني على الاستهلاك، والاستهلاك المبني على الاستدانة في ظل تغييب كافة الضوابط وأنظمة الرقابة والمساءلة والمحاسبة، أو على الأقل في ظل تهميشها، هذا النموذج وصل إلى طريق مسدود. وليس هناك بالأفق ما يبشّر بإمكانية معالجة جذرية للمشكلة. فالحلول التي طُرحت وطبّقت عالجت فقط الظواهر، ولم تتناول الأسباب البنيوية والنظامية. فالأزمة مرشّحة لتتكرّر، هذا إذا ما اعتبرنا أنه تمّ تجاوزها في المرحلة الراهنة، وإن كنّا مراراً وتكراراً أكّدنا عكس ذلك. فالأزمة المقبلة والقادمة ستطيح بما تبقّى من تماسك في ما يُسمّى بالمجتمع الدولي، وتنذر بعواقب وخيمة من فوضى، إلى حروب، إلى مآسٍ متعدّدة الجوانب.

٢ ـ أما في ما يتعلّق بالمشهد العربي فإن الأزمة المالية تركت بصماتها على الاقتصادات العربية، وإن بنسب متفاوتة وبوتيرة أقلّ حدّة ممّا حصل في الولايات المتحدة وأوروبا والدول التي تدور في فلكها السياسي والاقتصادي. فالسمة الأساسية للاقتصادات العربية هي طبيعتها الريعية. فالاقتصاد العربي غير منتج للثروة إذا استثنينا النفط والغاز. فالتجارة البينية للدول العربية ضعيفة مع دول العالم،

وأكثر ضعفاً فيما بينها. الدول العربية تستورد كافة حاجياتها، ولا تنتج ولا تصدّر إلاّ القليل. وبالتالي انخراط الاقتصاد العربي (نستثني الغاز والنفط) بالاقتصاد العالمي محدود. لكن هذا لا يعني أنه بمنأى عن التأثّر بما يحدث في العالم.

فما يُسمّى بالاقتصاد العربي شهد تحوّلات كبيرة ما بعد عام ١٩٧٠، حيث تمّ الابتعاد عن التخطيط والتركيز على الإنتاج، بل تمّ التركيز على قطاع الخدمات بشكل عام والخدمات الوساطية بشكل خاص في القطاع المالي. وهذه قطاعات ريعية بامتياز لا تأتي بأي قيمة مضافة على الاقتصادات الوطنية. صحيح أن عدداً من الدول العربية شهد «نموّاً» في الناتج الداخلي إلاّ أن ذلك النمو كان مرتبطاً إلى حدّ كبير بالدورة الاقتصادية العالمية. ومن هذه الزاوية يتأثر الاقتصاد العربي بالتقلّبات التي تحصل في العالم. فعلى سبيل المثال ارتبط الاقتصاد التونسي بالضفة الشمالية للبحر المتوسط وامتثلت الدولة التونسية لتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد مما أدّى إلى هيمنة القطاع الخدماتي على حساب القطاعات الإنتاجية. فالأزمة المالية العالمية ساهمت إلى حدّ كبير في تراجع الاقتصاد التونسي عبر انخفاض الطلب على الإنتاج التونسي وتراجع الرحلات السياحية إلى تونس. أدّى ذلك الأمر إلى تفاقم البطالة، وما تلاها من تداعيات على الصعيد الاجتماعي والسياسي. فالمهمّشون في الاقتصاد التونسي كانوا وقود الحركة الاحتجاجية التي أدّت إلى خلع الرئيس زين العابدين بن علي.

مثل آخر هو الأزمة التي عصفت بدبي التي كان العالم يتغنّى بالمعجزة الاقتصادية التي حققتها المشيخة الصغيرة. فالزلزال الذي كاد يطيح بدبي سببه الأزمة المالية العالمية والنموذج المعمول به المبني

على الاستهلاك والاستيدان في غياب منظومة رقابية فعّالة[1]. فالتركيز على قطاع خدماتي افتراضي حيث المضاربة هي المحرّك الأساسي للنمو التي تسهّلها عمليات استدانة مفرطة لا يمكن إلاّ أن يؤدّي إلى اهتزازات كبيرة قد تطيح بكل شيء بدءاً من تماسك المنظومة المصرفية المالية إلى انهيار الاقتصاد ككّل.

فالطبيعة الريعية للاقتصاد العربي بشكل عام أدّت إلى انكشافه تجاه الخارج، وخاصة الدول المتقدّمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين. فالدول العربية تستورد كل حاجاتها ولا تنتجها إلاّ بنسب ضئيلة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. نستثني هنا سورية التي هي ربما الدولة الوحيدة التي تنعم بقسط كبير من الاكتفاء الذاتي في الغذاء، كما أن ديونها الخارجية متدنية، بينما باقي الدول (باستثناء الدول النفطية) ديونها مرتفعة كلبنان ومصر. ولولا الصادرات النفطية لكانت أيضاً الدول المنتجة للنفط والغاز ترزح تحت وطأة الدين الخارجي. الانكشاف تجاه الخارج يرادف التبعية الاقتصادية له، وبالتالي يقوّض استقلال القرار السياسي الوطني.

٣ ـ النظام المالي المعمول به في الدول التي تحظى بفوائض مالية بسبب تصدير النفط والغاز حيّد إلى حدّ كبير إمكانية تدوير تلك الفوائض في قطاعات إنتاجية في تلك الدول وفي سائر

---

(١) نشير هنا إلى الحلقة النقاشية التي أعدّها مركز دراسات الوحدة العربية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، نشرت بعنوان: «أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً،» شارك في الحلقة ابتسام سهيل الكتبي [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل مروان إسكندر؛ قدّم للحلقة وأدار الحوار خير الدين حسيب، **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٢ (شباط/ فبراير ٢٠١٠)، ص ٧٦ ـ ١١٢.

الأقطار العربية. فما يُسمّى بالصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي التي تقدّر أموالها بألوف المليارات من الدولار، لا تستطيع أن تتصرّف بحرّية في توظيفها. نشير هنا إلى الخبر الذي نشرته الوكالات الإعلامية في صيف ٢٠٠٨ في ذروة الأزمة المالية في الولايات المتحدة عندما استدعى وزير المالية الأمريكي آنذاك هنري بولسن رؤوساء تلك الصناديق، وطلب منهم توظيف أموالها في الأسواق المالية الأمريكية ودعم المؤسسات، كما حثّهم على عدم الإقدام على أيّ استثمار خارج الولايات المتحدة من دون الموافقة المسبقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أي بمعنى آخر إن الأموال النفطية ليست ملكاً للعرب بل هي تحت تصرّف الولايات المتحدة عند الطلب! وبالتالي فإن تداعيات الأزمة المالية الأمريكية العالمية على تلك الدول أتت لتُسعف الأسواق المالية الأمريكية.

٤ ـ بعض الدول العربية كلبنان كان بمنأى عن الأزمة المالية العالمية بسبب الإجراءات القانونية والإدارية التي فرضها المصرف المركزي على القطاع المصرفي حيث منع المضاربة في الأسواق المالية المحلّية والأجنبية. هذه الإجراءات منعت تسرّب الأزمة المالية إلى القطاع المالي في لبنان، وبالتالي أسقطت عاملاً خطراً لتفاقم الأزمة الاقتصادية فيه. فهناك أسباب أخرى لا تقلّ خطورة على الاقتصاد اللبناني غير الأزمة المالية العالمية، إلاّ أنه لا يمكن القول إنها أثّرت في الاقتصاد اللبناني. والمقصود هنا إجراءات مصرف لبنان الذي منع استعمال الودائع المصرفية للمضاربة في الأوراق المالية، وخاصة المشتقات، وحصرها تلقائياً في التوظيف في سندات الخزينة اللبنانية ممّا أدّى إلى تفاقم الاتكال المصرفي على تلك السندات في المحفظات المالية.

كما أدّى التركيز على المصارف اللبنانية إلى انكشاف تجاه الدولة. فإذا أخفقت الدولة في تسديد ديونها، في الأوقات المحددة للسندات، فإن سلامة المصارف اللبنانية تصبح مهدّدة. من جهة أخرى إن اتّكال الدولة على المصارف يجعل الدولة رهينة سلامة النظام المصرفي. فإذا اهتزّ النظام المصرفي لسبب ما تعذّر على الدولة تسويق سنداتها.

ولا بدّ أيضاً من الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية بسبب تكوينها كانت أيضاً بمنأى عن الأزمة المالية العالمية. وهناك في الغرب من يقوم بدراسة تلك المصارف لأنها برهنت على مناعة عن الإغراءات لإنتاج ثروات إفتراضية عبر التلاعب بالاستيدان والمضاربات، والتوظيفات غير المنتجة.

٥ ـ لقد كشفت الأزمة المالية العالمية تفشّي ثقافة الفساد في العالم، وأيضاً في الدول العربية، حيث الهدر للثروات الوطنية أدّى إلى تزايد في الفجوات الاجتماعية. وثقافة الفساد التي غزّتها ثقافة الثروات الافتراضية عبر الأسواق المالية والمضاربات التي شهدتها والمتجاهلة لكافة أنظمة الرقابة والمساءلة والمحاسبة ساهمت في ضرب الاقتصاد الإنتاجي. العلاقة العضوية بين الفساد وأنظمة الحكم المبنية على كافة أشكال الفئوية (طائفية، مذهبية، قبلية، عشائرية، مناطقية، قطاعية) هي إحدى سمات الاقتصادات العربية. والفساد يفقد المناعة عن استيراد الأزمات الاقتصادية الخارجية حيث «عولمة» الاقتصادات العربية عمّقت الفساد والفجوات الاقتصادية.

الأزمة المالية العالمية سرّعت في رأينا حركة التغيير في الوطن

العربي. فهذه الأزمة أضعفت كلاًّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ممّا أوجد اللحظة التاريخية للقيام بحراك شعبي بدأ في تونس ومصر، وما زال قائماً في عدد من الدول. صحيح القول إن الحراك الشعبي لم يكن إحتجاجاً على الأزمة المالية بحدّ ذاتها بل على الوضع السياسي والاقتصادي العام التي ساهمت الأزمة في دفع تفاقم البطالة والتهميش في الدول المعنية، فكانت الانتفاضات والحركات الاحتجاجية التي سُمّيت بثورة أو ربيع عربي.